بطاهر تواتي

المحكمة العليا
و
الطعن بالنقض في الأحوال المدنية

(في ضوء القانون 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008
المتضمن تقنين الإجراءات المدنية والإدارية)

دار الفقه - الجزائر

Scanné avec CamScanner

- الفهرس -

- المقدمة -
- الجزء الأول -
- نظـــــام النقـــــض -

- العنـــاويـــــن -

ص

- الفصل الأول -
- تمهيد و التطوّر التاريخي -

- تمهيد 5
- التطوّر التاريخي 6
- المرحلة الأولى: مجلس الملك و مجلس الخصوم "
- المرحاة الثانية: محكمة النقض 9
- الأفكار الأولية (مهيتها و تطوّرها) "
- من الناحية التنظيمية 11
- من حيث الصلاحيات و منهجية المراقبة "
- المراقبة في مجال الإجراءات و الطريقة المعتمدة فيها 12
- في المجال التكويني 14
- في المجال التأديبي 15
- نظام الدفاع لدى هيئة النقض "
- المرحلة الثالثة : مجلس النقض 16
- بلورة الأفكار و مواصلة الإصلاح "
- من حيث المكانة المنوطة بمجلس النقض "
- من حيث التنظيم 17
- القرن التاسع عشر "
- القرن العشرون "
- من حيث الصلاحيات 18
- القرن التاسع و العشرون "
- القرن العشرون 19
- من الناحية الوظيفية 20

Scanné avec CamScanner

- من الناحية التأديبية 21
- في مجال المحاماة "
- المرحلة الرابعة : المجلس الأعلى 22
- تمهيد "
- من حيث التنظيم و الصلاحيات 24
- في الإجراءات المنتهجة في الطعن بالنقض 25
- في مجال المحاماة و نظام الاعتماد لدى المجلس الأعلى 27
- المرحلة الخامسة : المحكمة العليا 28
- ظروف إنشاء المحكمة العليا "

- الفصل الثاني-
– تنظيم ا لمحكمة العليـــــا -

- مقرّ المحكمة العليا 30
- قضاة المحكمة العليا 31
- قضاة الحكم (الرئيس الأول – نائب الرئيس الأول – رؤساء الغرف – رؤساء الأقسام - المستشارون) "
- المستشارون 34
- بعض ميّزات وظيفة المستشار(مبدأ الاستقرار) "
- شروط تعيين المستشار 35
- المسؤولية المهنية و النظام التأديبي (التطوّر التاريخي - المجال التأديبي البحت و المجال الجزائي) 36
- الانضباط و الواجبات (الأجرة و التقاعد) 39
- الامتيازات و التشريفات (البذلة الرسمية) 40
- المكانة الشرفية (ميّزتها – القضاء الشرفي) 41
- صلاحيات المستشار(مهام قضائية – مهام غير قضائية) 42
- النيابة العامة (ظروف أستحداثها) 43
- مكانتها و مهامها الأساسية بالمحكمة العليا 44
- النائب العام (التطوّر التاريخي) "
- الصلاحيات (الإدارية و القضائية) "
- النائب العام المساعد (الصلاحيات) 45

Scanné avec CamScanner

- المدعون العامون "
- المحاماة (نظام الاعتماد) 46
- المصالح الملحقة بالمحكمة العليا 48
- المصالح الإدارية "
- بالنسبة للنيابة العامة "
- بالنسبة للرئاسة الأولى (الديوان) "
- الأمانة العامة (مصلحة الميزانية و المحاسبة – مصلحة الوسائل العامة - مصلحة الدراسات و التنظيم و الإعلام الآلي) 49
- الأمين العام 50
- صلاحياته "
- القسم الإداري (التطوّر التاريخي) "
- قسم الوثائق 51
- التطوّر التاريخي "
- النظام الوثائقي في قضاء النقض 53
- تأليف قسم الوثائق (مصلحة الاجتهاد القضائي – مصلحة المجلة القضائية –مصلحة الأرشيف و الوثائق) 54
- مصلحة الترجمة "
- أمانة الضبط (التطوّر التاريخي- أمانة الضبط الرئيسية – أمانة ضبط الغرفة – أمانة ضبط القسم) 55
- مكتب المساعدة القضائية (نشأته – تأليفه – شروط منح المساعدة القضائية و الأوضاع المقررّ وفقها تلك المساعدة) 57

- الفصل الثالث -
- تنظيم - تسيير و صلاحيات المحكمة العليا في المجال القضائي -

- تنظيم و تسيير المحكمة العليا 63
- تمهيد "
- التشكيلات القضائية العادية (طبيعتها و تطوّرها التاريخي) 64
- صلاحيات مختلف الغرف 66

Scanné avec CamScanner

- نظام الأقسام (التشكيلة- الجلسات – النصاب – المداولة) 68
- التشكيلات الموسعة 70
- الغرفة المختلطة (أسباب الإحالة عليها- تأليفها- الإجراءات المتبعة فيها) "
- الغرف المجتمعة (التطوّر التاريخي- تنظيمها- أسباب الإحالة عليها- الإجراءات المتبعة أمامها) 73
- **التشكيلات الخاصة** 79
- غرفة الشغور "
- الجلسات الاحتفائية 80
- **التشكيلات الإدارية الخاصة** "
- مكتب المحكمة العليا "
- الجمعية العامة 82
- **الهيئات الخاصة** 83
- اللجنة الوطنية للتعويض عن الحبس الاحتياطي "
- اللجنة الوطنية للطعون الخاصة بالمحامين (نشأتها- تطوّرها) 84
- **صلاحيات المحكمة العليا:** 86
- تمهيد "
- **مهام قضائية بحتة في الأحوال المدنية بوجه عام و في المجال الجزائي بوجه استثنائي** "
- مهمة النقض (مراقبة القرارات و الأحكام)
- مهام قضائية غير مهمة النقض 92
- **في مجال القضاء المدني** 93
- تصحيح الخطأ المادي "
- تعريف الخطأ المادي 94
- الضوابط و المنهجية في تصحيح الخطأ المادي 95
- من حيث الاختصاص و الإجراءات 99
- في بعض المسائل ذات صلة بالخطأ المادي التي تستوقف النظر 100
- تفسير القرارات الصادرة عن المحكمة العليا 101
- الطعن بالنقض من النائب العام في قرار أو حكم مخالف للقانون 102
- ضبط الموضوع و التطوّر التاريخي "
- في المجال المدني 104

Scanné avec CamScanner

- في المجال الجزائي (بوجه استثنائي) 106
- تنازع الاختصاص بين القضاة 109
- تعريف هذا الطعن "
- من حيث الإجراءات 110
- رد القضاة 111
- تعريف هذا الطعن "
- أسباب الرّد "
- من حيث الإجراءات 112
- دعوى الإحالة بسبب الشبهة المشروعة 114
- تعريف هذه الدعوى "
- في الإجراءات المتبعة في هذه الدعوى "
- الإحالة بسبب الأمن العام 116
- تعريف هذا الطعن "
- في الإجراءات "
- طلبات التعويض عن الحبس التعسفي "
- ضبط الموضوع "
- في الإجراءات "
- الطعن في قرارات هيئات المحاماة 118
- في بعض صلاحيات المحكمة العليا الملغاة في التشريع الجديد "
- في الطعن بالتماس إعادة النظر "
- في الطعن بالتزوير أمام المحكمة العليا 119
- في مخاصمة القضاة 121
- في الإنكار لإجراء من إجراءات التداعي 122
- في الأحوال الجزائية 123
- إجراءات الملاحقة خاصة بفئات معيّنة "
- في مرحلة أولى (في ظل الأمر 81-01 في 21 فيفري 1981) "
- في مرحلة ثانية (في ظل قانون 90-24 في 18 غشت 1990) "
- التماس إعادة النظر (La révision) 124
- تسليم المجرمين (Extradition) 125

Scanné avec CamScanner

- الفصل الرابع -

- ميعاد الطعن بالنقض -

- **تمهيد** 126
- حالات الطعن بالنقض المؤجل 127
- حالات جواز الطعن بالنقض عند صدور الحكم أو القرار "
- **التبليغ الرسمي شخصيا** 128
- شروط التبليغ الرسمي شخصيا 129
- **التبليغ الرسمي في الموطن الحقيقي أو المختار** 130
- شروط التبليغ الرسمي بشكل عام 132
- الشروط الشكلية المحضة "
- محضر التبليغ الرسمي من حيث المضمون و من حيث الشكل 134
- انعدام الغش في مجريات التبليغ الرسمي "
- آثار التبليغ الرسمي 135
- **حالات التبليغ الخاصة** 136
- آجال الطعن بالنقض الخاصة 137
- **احتساب ميعاد الطعن بالنقض** 138
- وقف سريان ميعاد الطعن بالنقض 140
- حالة تغيير في أهلية المحكوم عليه "
- حالة وفاة المحكوم عليه "
- طلب المساعدة القضائية 141
- **الجزاء المترتب علي الإخلال بآجال الطعن** 142
- حالة استثنائية في سريان و احتساب ميعاد الطعن بالنقض 143
- الحالات التي تستبعد فيها عدم قابلية الطعن بالنقض لفوات الأجل 144
- آثار التبليغ الرسمي في حالات خاصة 145
- حالة الحكم على عدة أطراف بالتضامن أو في نزاع غير قابل للتجزئة 146
- حالة الحكم لصالح عدة أطراف متضامنين أو معنيين بنزاع غير قابل للتجزئة 147
- التبليغ الرسمي في حالة النيابة عن الأطراف أمام القضاء 148
- **محضر التبليغ الرسمي من حيث الشكل و المضمون** 149

Scanné avec CamScanner

- الفصل الخامس-
- خصومة الطعن بالنقض-

- تمهيد 153
- أهم ميّزات خصومة الطعن بالنقض "
- باعتبارها خصومة جديدة "
- خصومة تنشأ بموجب تصريح بالطعن بالنقض "
- خصومة منطوية على حكم أو قرار قضائي نهائي أو صادر في آخر درجة "
- خصومة تعتمد فيها إجراءات مكتوبة 154
- خصومة يديرها وكيل معتمد "
- خصومة مكلفة 155
- إجراءات الطعن بالنقض 156
- رفع الطعن بالنقض "
- التصريح بالطعن بالنقض 157
- تبليغ محضر التصريح بالطعن بالنقض 159
- عريضة الطعن بالنقض 160
- العريضة باعتبارها وسيلة أصلية للطعن بالنقض "
- العريضة المثبتة للتصريح بالطعن بالنقض 163
- محتوى عريضة الطعن بالنقض 165
- المستندات الواجب إرفاق عريضة الطعن بها 177
- مذكرة الجواب 183
- تمهيد "
- خصائص مذكرة الجواب 184
- تبليغ مذكرة الجواب "
- إيداع مذكرة الجواب 185
- إرسال ملف الموضوع إلى المحكمة العليا 187
- التحقيق في الطعن بالنقض "
- تبليغ مذكرة جواب الطاعن للمطعون ضده 189
- تصحيح الإجراءات في حالات معيّنة 190
- إنجاز التقرير 191

Scanné avec CamScanner

- تعيين ممثل النيابة العامة و تقديم الالتماسات المكتوبة 192
- الجلسة "
- المداولة 194
- النطق بالقرار "
- التنازل عن الطعن بالنقض 196

- الفصل السادس-
-آثار الطعن بالنقض-

- تمهيد 199
- الحالة الأولى: ليس للطعن بالنقض أثر موقف في تنفيذ الحكم أو القرار المطعون فيه "
- الحالة الثانية: الاستثناء لمبدأ خلو الطعن بالنقض من الأثر الموقف في تنفيذ الحكم أو القرار المطعون فيه
- الطلاق 204
- الفقد 204
- الجنسية 213 "

- الفصل السابع-
شروط مباشرة الطعن بالنقض

- **ضبط الموضوع**
- **الأحكام أو القرارات الجائز فيها الطعن بالنقض** - شروط هذا المطلب 214
- أن يكون الحكم أو القرار واردا
- أن يكون الحكم أو القرار عبارة عن تقرير ترتيب مضر للطاعن "
- أن يكون الحكم أو القرار ذا طابع قضائي 215
- أن يكون الحكم أوالقرار متضمنا منطوقا يحسم النزاع نهائيا 217
- أن يكون الحكم أو القرار صادرا في الدرجة الأخيرة 219
- أن لا يكون الحكم أو القرار مكتسبا حجية الشيء المقضي فيه 225 227

Scanné avec CamScanner

- أن لا يكون القرار صادرا عن هيئة النقض 228
- **الأشخاص المحقون في مباشرة الطعن بالنقض** 229
- **في صدد الطاعن**
- **أهلية التقاضي** "
- تملك حق التقاضي (في صدد الأشخاص الطبيعيين:- حالة الشخص المتوفى- حالة الشخص الغائب- في صدد الأشخاص الاعتباريين) "
- التمتع بقدرة الممارسة لحق التقاضي (بالنسبة للقاصر- بالنسبة للبالغين المحميين- المحجور عليه – المفلس). 230
- **الصفة لمباشرة الطعن بالنقض** (أو الصفة للتقاضي) 232
- تعريف الصفة للتقاضي و شروطها "
- أن يكون الطاعن هو المالك للدعوى التي يباشرها 233
- أن يكون الطاعن طرفا بنفسه أو ممثلا أو حكم عليه في الحكم أو القرار المطعون فيه "
- التدخل في الخصومة 237
- صفة الممثل القانوني 238
- تمثيل الخلف العام بالأصل "
- تمثيل الخلف الخاص بالأصل "
- تمثيل الدائن من المدين "
- تمثيل الكفيل من المدين المكفول 239
- تمثيل الضامن من المضمون 240
- تمثيل المدينين لبعضهم بعض 243
- التمثيل من الجمعيات "
- التمثيل من النقابة 244
- تمثيل الشركة "
- التمثيل من النيابة العامة (شروط و طريقة مباشرة الطعن بالنقض من النيابة العامة) 245
- **المصلحة لمباشرة الطعن بالنقض** 251
- تعريف المصلحة و شروطها "
- **في صدد المطعون ضده** 254
- **في أهلية التقاضي** "
- **في صفة التقاضي** 255

Scanné avec CamScanner